

الفصل الأول

مفهوم التنمية السياسية

تحدى وجود لدول الجديدة فى اسيا وافريقيا الامكانيات النظرية للعلوم السياسية ، فالمجال الاكاديمى الذى كان محمدا بالمجتمعات الغربية بشكل اساسى اصبح يواجه اشكالا اخرى من العلاقات والمتغيرات .

ومن بين المشاكل التى تواجه هذه الدول الجديدة عملية التنمية . وقد انعكس ذلك بدوره على الاهتمامات العلمية فى مجالات العلوم السياسية والاجتماع والاعلام .

وفيما يتعلق بتعريف التنمية السياسية (١) فيعرفها البعض بأنها الاحتياجات السياسية ، فعندما يركز على مشاكل النمو الاقتصادى ، وتحويل الاقتصاديات الراكدة الى اقتصاديات تتسم بالسمة الديناميكية ، فان الظروف السياسية والاجتماعية لها دور فى زيادة متوسط الدخل الفردى اى أن دور التنمية السياسية يتحدد فى تسهيل النمو الاقتصادى .

وهناك من يعرف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسى . **Political modernization** اى تغيير القيم والمعتقدات والبنىات بما يكفل التحول السياسى نحو المجتمعات الحديثة .

ويذهب البعض الى أن التنمية السياسية هى عملية قيام الدولة الوطنية **the operation of a nation state** على أساس أن التنمية السياسية تتكون من اطار تنظيمى للحياة السياسية وتعمل على تقديم الوظائف السياسية وفقا للمستويات المتوقعة للدولة الوطنية المتقدمة . ويفترض هذا التعريف أن هناك أنماطا متعددة من النظم السياسية من الناحية التاريخية ، وأن كل الجماعات لديها انماط سياسية خاصة بها . ومع وجود الدولة الوطنية المتقدمة برزت مجموعة من الاحتياجات السياسية ، مثل المحافظة على مستوى معين من النظام العام وتعبئة الموارد ووجود انماط معينة من الالتزامات الدولية ، ومن هنا تتكون الدولة الوطنية .

ويذهب آخرون الى أن التنمية السياسية هى تعبئة الجماهير وتفاعلهم مع النظام القائم ، وعدم وقوفهم موقف اللامبالاة ، ويتسم ذلك بدرجة من المشاركة الشعبية الموسعة .

(1 Lucian W. Pye, **Aspects of Political Development: An Analytic Study**, Boston : Little Brown and Company, 1966.

ويرى البعض ان التنمية السياسية هى بناء الديمقراطية ، وهذا يرتبط بقيام المؤسسات السياسية ومدى علاقاتها ببعضها البعض ، ومدى ملاءمتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، وفى هذا الصدد قال هارولد لاسكى أن النظم السياسية تختلف باختلاف المجتمعات المطبقة فيها ، وشبه ذلك بالأخذية فلا يتصور مثلا أن حذاء معينا يلائم جميع الافراد ، ولكن الصحيح هو اختلافه باختلاف الأفراد .

وهناك من يعرف التنمية السياسية بأنها الاستقرار والتغير المنظم ، ويرتبط الاستقرار بمفهوم التنمية على أساس أن أى شكل من التقدم الاقتصادى والاجتماعى يعتمد على البيئة الملائمة لذلك .

ويلاحظ ان التعريفات السابقة تختلف باختلاف الكتاب وتركيزهم على زاوية معينة من زوايا التنمية السياسية فهناك من يركز على مدى ارتباطها بالتنمية الاقتصادية ، وهناك من يركز على التحديث السياسى ، وهناك من يولى اهتماما بالاستقرار السياسى وهكذا .

وترتبط عملية Process التنمية السياسية بتحقيق تغيرات بنيانية Structural changes فى المؤسسات السياسية تتلائم مع الجسم السياسى والاقتصادى والاجتماعى بمعنى ان المهم ليس نمطا معينا ، ولكن المهم فعالية النمط وتمشييه مع الظروف القائمة ، فاذا كان هناك نمط معين يلائم دولة معينة فهذا لا يعنى انه يلائم دولة اخرى .

ويمكن القول ان هناك عدة ازمات تتعلق بالتنمية السياسية منها ازمة الهوية The identity crisis فافراد الدولة يجب ان يشعروا ان هوياتهم الشخصية تتحدد بمدى العلاقة بوطنهم ، حيث انه فى كثير من الدول الجديدة يسود التنافس فى الولاء مع الدولة اذ هناك الولاء القبلى والولاء اللغوى والولاء العرقى ، وهذا لتمزق فى الولاء يؤثر على التنمية السياسية .

وهناك ازمة الشرعية The legitimacy crisis التى ترتبط بطبيعة السلطة ومسئوليات الحكومة ، وهذا يثير العلاقة المتبادلة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية والبيروقراطية ودور الجيش فى الحياة السياسية ، وطبيعة الاهداف الموضوعية ومدى تحقيقها .

The penetration crisis

وهناك أزمة التسرب والاختراق

فالمشاكل الحرجة للإدارة في الدول الجديدة تؤدي إلى إثارة أزمة الوصول إلى المجتمع ، وتنفيذ السياسات الموضوعة . وهذا يرتبط بالتنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي ، ولكي تنفذ الحكومة سياسات ذات مغزى ، فهذا يتوقف على مقدرتها في الوصول إلى مستوى القرية وليس الحياة اليومية للسكان ، وهذا يثير قضية الثقة بين الحكام والمحكومين ، وصعوبة تغيير القيم والعادات .

اما أزمة المشاركة The Participation crisis فتعني انخفاض معدل التوسع في تدفق المشتركين الجدد ، وذلك في عملية التفاعل مع المؤسسات القائمة ، والقضية هي محاولة زيادة تفاعل المشتركين مع المؤسسات القائمة .

integration crisis

وهناك أزمة الاندماج

اذ أنه يمكن للاندماج أن يعطي الحلول الفعالة . لازمة الوصول إلى المجتمع والمشاركة ، ويتوقف اندماج الحكومة مع الشعب والجماعات القائمة على الانجازات التي تقدمها من خلال النظام السياسي .

the distribution crisis

اما أزمة التوزيع

فتبين أن الأزمة النهائية في عملية التنمية تشمل مسائل تتعلق بمدى نفوذ السلطات الحكومية ودورها في توزيع السلع والخدمات ، ومدى وجود نمط من القيم في المجتمع وفي بعض الحالات تلجأ الحكومات إلى مواجهة المشاكل بالتدخل المباشر في توزيع الثروة وتقوية فرص وامكانيات الجماعات الغير مستفيدة disadvantaged groups

وترتبط التنمية السياسية بعدة قضايا وهي الديمقراطية والشخصية وتغيير القيم والاتصال .

واذا تعرضنا للديمقراطية فيجب أن يؤخذ في الاعتبار ، الحاجة إلى النمو الاقتصادي ، ومدى تعقد هذه القضية ، واحتياجها إلى نظام يتسم بالاستقرار ، ويكرس جهوده نحو تحقيق التقدم الاقتصادي ، وما يرتبط به من مسائل اجتماعية وسياسية وإدارية وغيرها . مع ملاحظة أن الديمقراطية ذات مفهوم عام يرتبط بحكم الشعب ، وله تطبيقات مختلفة ، وهنا وجدت

كثير من الدول الجديدة أن الطريق هو اتباع نظام الحزب الواحد أو التجمع الشعبى الواحد ، وثبت صحة هذه الفكرة نظريا ، وقد وجدت هذه الفكرة فى أول الأمر فى الدول التى تتبع الان نظام تعدد الأحزاب ، ففى الولايات المتحدة الأمريكية هاجم جورج واشنطن الأحزاب السياسية ووصفها بأنها مخربة وذلك نظرا للظروف الأولى المتعلقة بقيام الولايات المتحدة بعد تخلصها من الحكم البريطانى ، أى أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار العلاقة بين النظام والظروف القائمة وعدم التركيز على قالب معين ، والمهم أخيرا هو الارتطام الديناميكية للنظام القائم ومدى قدرته العملية .

أما ما يتعلق بقضية الشخصية وتغير القيم ، فقد ركز الدارسون على دور القيم فى التحديث modernization process بحيث تتمشى القيم والمعتقدات مع التحديث والتمدين ، ولا تعوقه .

وهناك علاقة بين التنمية السياسية والثقافة السياسية ، والثقافة السياسية هى مجموعة المواقف والمعتقدات المرتبطة بالعملية السياسية ، وتبين الافتراضات والقواعد التى تحكم السلوك فى النظام السياسى كما تشمل المثل السياسية .

أما شخصية الزعامة فهى قضية أكثر تعقيدا ، ويتوقف عليها الكثير أو القليل من المنجزات السياسية ، كل هذا يوضح المشاكل المتعلقة بالتنمية السياسية .

وهناك قضية القانون ومدى صلاحيته للإدارة وبناء الأمة ، ودرجة التطبيق ، وما إذا كان القانون مستوردا من الخارج ، أو نابعا من النظام القائم ، والظروف المتعلقة به بالإضافة الى قضايا الثورة والانقلابات والثورة المضادة والعنف أو عدم العنف .

وهناك علاقة بين التنمية السياسية وعملية الاتصال ، فالبحر يعتمدون على نظام الاتصال فى الحصول على المعلومات السياسية ، ومن هنا تبدو أهمية أنماط الاتصال وعما إذا كانت تقليدية أو انتقالية أو حديثة ، ومدى وجود خبراء فى الاتصال (١) .

(1) Dominique DESOUCHES, **Information et Developpement en coted Ivoire**, These Presentée en vue du Docterat en Sciences Politiques, Universit de Paris 1, 1973.

وهناك عدة إبعاد للتنمية السياسية ، وتتحدد في درجة الاستقرار ونمط التنمية والسمة الدولية للتنمية ، ومدى المساهمة الإيجابية للدول الجديدة في الثقافة العالمية فلا شك أن درجة الاستقرار تساعد على تنفيذ التنمية بأشكالها المختلفة ، كما أن نمط التنمية يساهم في تحديد أبعاد التنمية من خلال مدى ملاءمته أو عدم ملاءمته ، أما السمة الدولية فتزيد المشكلة تعقيدا نظرا لوجود دول متقدمة وأخرى نامية وثالثة متخلفة كما يؤخذ في الاعتبار درجة مساهمة الدول الجديدة في الثقافة العالمية من خلال ثقافتها .

أى أن التنمية السياسية تتمثل في تهيئة الظروف السياسية الملائمة للتنمية ، وتغيير القيم والمعتقدات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة ، والمساهمة في تحقيق الاندماج الوطنى **national integration** والوحدة الوطنية **national unity** ونبد قيم القبلية والعشائرية والعصبية .

وفي الاطار الوطنى ، تعمل التنمية السياسية على تعبئة الجماهير وتفاعلها مع النظام القائم ، أى زيادة المشاركة الشعبية . وقيام المؤسسات التى تلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كان التغير الاجتماعى يحتاج الى استقرار سياسى ، وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار السياسى من المهام الاساسية للتنمية السياسية .

ومن المهم أن تعمق التنمية السياسية هوية المواطنين ، بحيث يتعمق الولاء للدولة ، وأن لا يكون الولاء الاخير للقبيلة او العشيرة .

ومن الاهمية ان تستمد السلطات القائمة شرعيتها من رضا وموافقة المواطنين ، وأن تكون هذه السلطات متفاعلة معهم وليست مستعالية عليهم ، وأن لا تكون اداة قهر وقوة عمياء ، بل اداة اقناع وخدمة فى المقام الاول ، وأن تكون اداة لتحقيق الاندماج والتماثل لا اداة لتحقيق التفرقة وتعميق الانقسامات .

ولا يخفى اهمية وصول النظام القائم فى الدولة الى عمق القرية والتعمق

فيه اذ ان ذلك يرتبط بالقدرة على التحول الى المجتمعات الحديثة . وما يرتبط بذلك من زيادة التفاعل مع النظام القائم .

ومن السياسات الواضحة تدخل النظام في توزيع الثروة وتقوية فرص وامكانيات الجماعات غير المستفيدة ، وذلك في اطار التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

وفيما يتعلق بالزعامة ، فمن الاهمية ايجاد زعامات جديدة أكثر قدرة على تحقيق التغيير ، وان تعكس هذه الزعامة موافقة الأغلبية ، وان لا تستند الى اعتبارات سياسية تتمشي مع خصائص المجتمعات التقليدية ، مثل اعتبارات القبيلة أو الثروة أو النسب التقليدي وأن تستند الى اعتبارات أخرى كالشخصية والثقافة السياسية والوعي بالاحتياجات الجديدة والتعليم .

ومن الاهمية أن يعكس القانون الاحتياجات الوطنية ، وان يتمشي معها ، وان يتطور بتطورها ، حتى لا يكون القانون ضد احتياجات الأغلبية .

وتبدو أهمية تطوير شكل الحكم فيما يحقق درجة من الديمقراطية تكون استجابة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القائمة ، والقضية ليست استيراد اشكال من الخارج ، ولكن القضية الاساسية ان تكون هذه الاشكال والانماط متمشية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القائمة ، فاذا كان المجتمع يعاني من مشاكل الأمية والفقر الشديد وأنخفاض متوسط الدخل الفردي بشكل ملحوظ وسوء توزيع الثروة فانه في هذه الحالة غير مؤهل لنظام تعدد الأحزاب وقد يكون النظام الأكثر ملاءمة هو نظام الحزب الواحد أو التجمع الواحد الذي يركز جهوده على مواجهة مشاكل الفقر والتخلف والأمية وسوء توزيع الثروة ، ومع التحول من المجتمع التقليدي الى المجتمع الانتقالي أو التحول من المجتمع الانتقالي الى المجتمع الحديث ، يمكن ادخال نظام تعدد الأحزاب حيث تكون الجماهير أكثر ناهيلاً للاستجابة لهذا النظام .